

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم  
اقتراح قانون يرمي الى  
اعتماد الكوتا النسائية في قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب

نودعكم ربطاً باقتراح قانون يرمي الى تعديل الفقرة أ من المادة الثانية من قانون  
انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٤٤ / ٢٠١٧ .

أملين من دولتكم ادراجه على جدول اول جلسة تشريعية، آخذين بعين الاعتبار ما  
ورد في الأسباب الموجبة.

بيروت في ٢١ / ١٠ / ٢٠٢١

العميد سامل رولر



## الاسباب الموجبة

### لاقرار اقتراح قانون يقضى بتعديل الفقرة أ من المادة الثانية من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٤٤ / ٢٠١٧

لما كان الدستور اللبناني قد كرّس في المادتين ٧ و ١٢ منه، المساواة بين جميع اللبنانيين واللبنانيات والتمتع، بالسواء، بالحقوق المدنية والسياسية، كما الحق في تولّي الوظائف العامة، اذ لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق و الجدارة.

ولما كان الدستور اللبناني قد نصّ في مقدمته على التزام لبنان بالمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وقد كرّس المجلس الدستوري عام ١٩٩٧ القيمة الدستورية لتلك المقدمة.

ولما كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد نصّ في المادة ٢١ منه على حق كل شخص المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده، اما مباشرةً واما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية، كما أنه نصّ على حق كل شخص، بالتساوي مع الآخرين، تقلّد الوظائف العامة في بلده.

و لما كانت المواد ٣ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية قد اكدتا على تعهد كل دولة طرف بكفالة تساوي الرجال و النساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية و ان تتاح له فرصة التمتع في ادارة الشؤون العامة،

ولما كانت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة قد نصّت في المادتين ٣ و ٧ منها على أهمية اتّخاذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لكفالة تطوّر المرأة وتقدّمها في جميع الميادين لا سيما في الحياة السياسية والعامة للبلد.

و لما كان لبنان قد صادق على كافة الاتفاقيات الدولية اعلاه ، كما التزم بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٧٠١١ على تنفيذ خطة ٢٠٣٠ و اهداف التنمية المستدامة وقرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والامن المتضمنين اتخاذ التدابير اللازمة لمشاركة المرأة في عمليات

صنع القرار ولم يتحفظ على اي من المواد المتعلقة باشارك المرأة في الحياة السياسية و الحياة العامة وخصوصا تلك المتعلقة باعتماد الكوتا، و قد التزمت الدولة اللبنانية بجميع هذه الاتفاقيات وكذلك بتوصيات مؤتمر بكين، ولكن المصادقة على الاتفاقيات الدولية لم تقترن لغاية تاريخه بمواءمة أحكامها مع القوانين الوطنية، لاسيما في ما يتعلق باقرار الكوتا النسائية .

ولما كان هناك تأييد عالمي متزايد لنظام الكوتا النسائية، و لو لفترة محدودة على أساس تحديد حد أدنى لعدد المقاعد، على سبيل التمييز الإيجابي الذي نصّت عليه المادة الرابعة من اتفاقية سيداو، وذلك لتذليل العقبات امام التمثيل النيابي للمرأة، و باتت هذه الآلية مقبولة ومطبقة في أكثر من ٨٤ دولة وهي من توصيات مؤتمر بيجين ١٩٩٥، باعتبار انه لا يكفي اقرار حق الانتخاب والترشح في القوانين الوطنية فيبقى ذلك ضمن الاطر النظرية، بل يقتضي كفالة و ضمان وصول المرأة الى مراكز القرار و بلوغ الهدف تطبيقيا وبشتى الوسائل الديمقراطية المتاحة،

ولما كان اي تقدم او تغيير لا يتم الا تبعا لارادة سياسية حاسمة، وبما أن الخلل حاليا هو في غياب تلك الارادة الحاضنة والضامنة لحقوق المرأة الإنسان ومشاركتها الفاعلة في مراكز القرار،

ولما كان اعتماد الكوتا النسائية سوف يؤدي حكما الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية باعتبار ان وجود المرأة في مؤسسات صنع القرار، و لاسيما في البرلمان، ليس فقط من اجل المساواة بين الجنسين و لكن ايضا من اجل الديمقراطية و الشرعية باعتبار ان المرأة تمثل اكثر من ٥٢% من الشعب اللبناني ولا تتحقق هذه الديمقراطية و الشرعية الا من خلال تصحيح التمثيل النيابي الجندري، كما ان مشاركة المرأة في السلطة هو من اهداف التنمية المستدامة ومسلك لاشراكها في عملية التنمية .

لذلك،

وتحقيقاً للغاية المنوه عنها أعلاه، فإننا نتقدم من المجلس النيابي الكريم باقتراح تعديل المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ / ٢٠١٧ المرفق، راجين مناقشته واقراره.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام



**المادة الأولى:** تعدل الفقرة أ من المادة الثانية من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٧ (قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب) كي تصبح كالتالي:

أ- يحدد عدد المقاعد النيابية و توزيعها على الطوائف بحسب الدوائر الانتخابية، وفق الجدول المرفق في هذا القانون (الملحق رقم ١) و يتم الترشيح لهذه المقاعد على أساسها.

تخصص كوتا نسائية في أربع وعشرين مقعدًا من بين المقاعد النيابية وتوزع هذه المقاعد وفقا للجدول أدناه الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القانون.

وتعتبر فائزة المرشحة على مقعد الكوتا التي تحصل على اعلى عدد من الاصوات ضمن اللوائح المؤهلة.

و في حال تعادل الاصوات تعتبر فائزة المرشحة الاكبر سنا.

تراعى مقتضيات هذه المادة في سائر احكام هذا القانون ذات الصلة.

**المادة الثانية:** يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

الملحق رقم 1

مجموع المسيحيين	أقليات	ارمن كاثوليك	ارمن أوثوذكس	انجيلي	ارمن أوثوذكس	روم كاثوليك	ماروني	مجموع المسلمين	علوي	درزي	شيبي	سني	عدد المقاعد	القضاء
8	1	1	1		1	1	1						8	بيروت الأولى
2			1	1	1			9		1	2	6 (كوتا)	11	بيروت الثانية
								2				2	2	صيدا
3						1	2 (كوتا)						3	جزين
								4			4 (كوتا)		4	صور
1						1 (كوتا)		2			2		3	الزهراني
								3			3 (كوتا)			بنت جبيل
								3			3 (كوتا)		3	النبطية
1								4		1	2 (كوتا)	1	5	مرجعيون حاصبيا



2									2	1			1		3	جيبيل
5									5(1كوئا)						5	كسروان
8							1	2(1كوئا)	4(1كوئا)	1					8	المتن
3									3(1كوئا)	3			2		6	بعيدا
4							1	3(1كوئا)	4	4			2(1كوئا)	2	8	الشوف
3									2	2			2(1كوئا)		5	عالبه
3									1	3			1	1	6	الاغتراب
67 (12كوئا)	1	1	5(1كوئا)	1	15(3كوئا)	9(2كوئا)	35(6كوئا)	67(12كوئا)	2	28(5كوئا)	28(5كوئا)	5(28كوئا)	134	المجموع		